تحولات الدولة التسلطية في إفريقيا.. الملامح العامة وآفاق المستقبل

أ. د. حمدي عبدالرحمن حسن
أستاذ العلوم السياسية بجامعتي زايد والقاهرة

اتسم عالم ما بعد الحرب الباردة بانتقال البلدان الإفريقية نحو الديمقراطية الانتخابية، بيد أنه بطرقٍ مختلفة، وبدرجاتٍ متفاوتة، جمعت الأنظمة السياسية في معظم أنحاء إفريقيا، مثل غانا وكينيا وموزمبيق وزامبيا وزيمبابوي، بين تبنّي بعض القواعد الديمقراطية وبين بعض مظاهر الحكم الاستبدادي خلال التسعينيات..

يعنـــي ذلك أن العديد من البلدان التســـلطية ظلت على حالها بشـــكلٍ أساســـي؛ لكنها أدرجت بعض الممارسات الديمقراطية بدرجةٍ أو بأخرى. وهكذا، تغيرت قواعد الأنظمة التســـلطية بطرق أساســـية، بحيـــث اختلفت هذه الأنظمة بشـــكلٍ ملحوظ عن الأنظمة التســـلطية في فترة ما بعدً الاســـتقلال السابقة. لقد ذهب معظم الحكام إلى أبعد من الإصلاحات السياســـية التي شعروا أنهم بحاجةٍ إليها مـــن أجل تلبية الضغـــوط المحلية وضغوط المانحين. ومع ذلك، ومن واقع الممارسة العملية، لا تـــزال هناك قيود هائلة على الحريات المدنية والسياسية في كثيرٍ من البلدان الإفريقية.

وتحاول هذه الدراســـة البحـــث في تحولات الدولة التســـلطية في خبرة ما بعد الاســـتقلال، وتعتمد الفكرة المحورية هنا على إمكانية التمييز بين ثلاثة أجيال للدولة التســـلطية: الجيل الأول الذي ارتبـــط بمرحلة ما بعد الاســـتقلال طوال ســـنوات الحرب الباردة، وقد جســـدته متلازمة الرجل القوي ونظم الحكم الشخصية.

أما الجيل الثاني؛ فإنه يرتبط بالموجة الثالثة من الديمقراطية في عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث ارتبط بتقاليد مفاهيم التسلطية التنافسية. وقد أشـــار العديد من العلماء إلى أهمية الأنظمة الهجينة التي حملت أوصافاً متعددة، مثل الأنظمة «شبه الديمقراطية» و«الديمقراطية الافتراضية» و«الديمقراطيـــة الانتخابيـــة» و«الديمقراطيـــة الزائفة» و«الديمقراطية غير الليبرالية» و«شـــبه التســـلطية»، و«التســـلطية الناعمة»، و«التسلطية الانتخابية»، وأخيـــراً «النظم الحـــرة جزئياً» إذا استخدمنا توصيف بيت الحرية[1].

أما الجيـــل الثالـــث الحالي من التســـلطية الإفريقية القاســـية؛ فإنه صاحب تحولات النظام الدولـــي وبروز قـــوى دولية كبرى تنـــازع الهيمنة الأمريكية مثل الصين وروسيا. لقد شهدت إفريقيا في هذه المرحلة تراجعاً ديمقراطياً واضحاً وعودة لنمط الانقلابات العســـكرية والدستورية، وهو ما يمثل إحياءً للشعبوية التسلطية في مرحلة ما بعد الاستقلال.

وعليه؛ تســـعى هذه الدراســـة بشكلٍ أساسي إلى مراجعة الأدبيات الموجودة وتحليل الدراسات والأعمـــال العلميـــة الخاصة بتحـــولات الدولة التسلطية وســـياقاتها المختلفة في إفريقيا، وقد ســـاعدت مراجعة هذه المصـــادر الثانوية، مثل الكتب والمقالات الصحفيـــة والتقارير والبيانات عبر الإنترنت، جوجل سكولار Google Scholar للبحث في الأدبيات الخاصة بالســـياق الإفريقي المتعلـــق بالدولة التســـلطية وتطورهـــا في فترة ما بعد الاســـتعمار، وبناءً عليه طرحت الدراســـة الأسئلة البحثية الآتية:

(١) ما المراحل التي مرت بها الدولة التسلطية في إفريقيا؟

(٢) ما الســـمات والأنماط الرئيســـية للدولة التسلطية؟

(٣) ما العوامـــل والمتغيرات التي تمثل دوافع محفـــزة على تعزيـــز نهج الدولة التســـلطية في إفريقيا؟

(٤) ما حدود التأثير وآفاق المستقبل بالنسبة لجهود التنمية والتحول الديمقراطي في إفريقيا؟

على هذا النحو؛ تنقســـم المقالـــة إلى أربعة أجزاء رئيســـة: يُقدّم القســـم الأول إطاراً نظرياً ومراجعة للأدبيات الحديثة، ويناقش القسم الثاني مراحل تطور الدولة التســـلطية من خلال عملية التحقيب التاريخي، أما القسم الثالث فإنه يناقش أنماط وخصائص الدولة التســـلطية في إفريقيا،

(١) Levitsky, S., & Way, L. A. (2002). Elections Without Democracy: The Rise of Competitive Authoritarianism. Journal of Democracy, 13(2), 51–65.

ويطرح القسم الرابع رؤية تفسيرية لمصادر نشأة وتعزيز الدولة التسلطية في إفريقيا. وقد اشتملت الخاتمة على أهم نتائج الدراسة، وبيان مسارات المستقبل عند النظر إلى قضايا الديمقراطية والتنمية المستدامة في الواقع الإفريقي.

أولاً: الإطار النظري ومراجعة الأدبيات:

غالباً ما يتم تعريف الأنظمة التسلطية بشكلٍ سلبي على أنها أنظمة لا تُلبي معايير معيّنة من الديمقراطية. ومع ذلك؛ فإن الأنظمة غير الديمقراطية ليست مجموعة متجانسة، إذ إنها تستخدم العديد من المؤسسات، قد تُفضي هذه المؤسسات إلى تحقيق نتائج مختلفة، وتخلق منطقاً متميزاً للنظام، على سبيل المثال: أشارت الأبحاث إلى أن بعض أنواع الأنظمة التسلطية أكثر استقراراً من غيرها، وتساعد على المزيد من النمو الاقتصادي، أو أنها تمتلك جهازاً حكومياً أكثر فعالية[١].

وعلى أية حال؛ فإن التسلطية هي نظرية ونظام حكم مرتبط عادةً بالديكتاتورية، على عكس الديمقراطية. إنها مبدأ يقوم على طاعة السلطة، ويعارض استقلالية الأفراد في الفكر والعمل. كشكل من أشكال الحكم؛ تركز النظم التسلطية مرتكزات السلطة في أيدي زعيم مبجل أو نخبة صغيرة غير مسؤولة دستورياً أمام الشعب. وعلى عكس الأنظمة الشمولية؛ عادةً ما تفتقر الحكومات التسلطية إلى أيديولوجية متطورة ومتجانسة. كما أنها تميل إلى التسامح مع درجة من التعددية في التنظيم الاجتماعي، وإن كانت تفتقر إلى القوة الكافية لتعبئة الأمة لأهداف جماعية. وغالباً ما يمارس القادة في الأنظمة التسلطية سلطتهم بشكلٍ تعسفي، ويعتبرون أنفسهم فوق القانون المعتمد. ويلاحظ أن الأنظمة التسلطية الحديثة تقوم ببسط سيطرتها من خلال الأحزاب المهيمنة، التي تسيطر على الحكومة وقطاعات رئيسية أخرى في الدولة، بما في ذلك الاقتصاد والإعلام والتعليم. وعادةً لا تكون الانتخابات حرة، ومن الصعب أو المستحيل على المواطنين تكوين مجموعات أو أحزاب معارضة فعالة.

لعل أحد الاتجاهات الكبرى في دراسة النظم التسلطية في إفريقيا بمختلف أنماطها خلال العقد الأول من الاستقلال ما قدمته «روث كوليير» من دراسة مسحية شملت ٢٦ دولة في إفريقيا الاستوائية، قامت كوليير بتحليل خصائص الأنظمة العسكرية، ونظام الحزب الواحد، ونظام الحزب الواحد التنافسي، من حيث الخبرة مع الرجوع إلى سياقات السياسات التنافسية أثناء فترة إنهاء الاستعمار، وتحديداً الطريقة التي أثر بها إنهاء الاستعمار على هيمنة الحزب والمشاركة الانتخابية[٢].

وقبل ذلك؛ قام «مارتن كيلسون» بالربط بين نظام الحزب الواحد بأنماطه المختلفة والتوجهات التسلطية في إفريقيا خلال المرحلة الأولى بعد الاستقلال[٣].

(١) على سبيل المثال: تقوم إريكا فرانتز بتقديم تعريف مبسط للتسلطية، يعتمد على طريقة تولي السلطة التنفيذية بعيداً عن إجراءات الانتخابات الحرة النزيهة، أو أن تأتي السلطة التنفيذية إلى الحكم عن طريق الإرادة الحرة للجماهير، ولكنها بعد ذلك تغيّر من قواعد اللعبة، مثل التلاعب بالانتخابات اللاحقة.
Frantz, E. (2018). Authoritarianism: What Everyone Needs to Know, New York: Oxford University Press.

(٢) Collier, R. B. (1978). Parties, coups, and authoritarian rule: Patterns of Political Change in Tropical Africa. Comparative Political Studies, 11(1), 62–93. https://doi.org/10.1177/001041407801100104.

(٣) Kilson, M. L. (1963). Authoritarian and Single-Party Tendencies in African Politics.

ومـــن جهة أخرى؛ اتجه نفرٌ مـــن الكتاب إلى البحث في أصول النظم التسلطية في إفريقيا من خلال النظام الحزبي. ومن خلال دراســـة تجارب غانا والسنغال وزامبيا وبنين؛ قامت «راشيل بيتي ريدل» بتوضيح دور النخب المحلية وقواعد الدعم المحلي في توطيد دعائم النظام التسلطي[١].

وقد ركزت بعض الدراســـات على تحليل دور العامل الشـــخصي فـــي عمليات إضفـــاء الطابع المؤسســـي على الأنظمة التســـلطية الإفريقية، وكذلك في تقلبات عمليات الدمقرطة. في دراسته عن الأنظمة التسلطية والديمقراطيات في إفريقيا الســـوداء؛ اقترح «جان فرانسوا ميدارد» تصنيف أنواع التسلطية إلى ثلاثة نماذج، هي: (السلطانية، والتسلطية القاسية، والتســـلطية المعتدلة)، وقد استند هذا التصنيف إلى ثلاثة متغيرات محددة، هي: (درجة النظام الباتريمونيالي (الإرثي)، ونمط الإدارة الإرثية، وأخيراً حيوية المجتمع المدني)[٢].

كما قام كلٌّ من «جاكسون» و«روسبرج» بتحليل الوســـائل والأســـاليب التي اكتســـب بها الحكام الأفارقة الســـلطة واحتفظوا بها، **وتم تقسيمهم إلى أربع فئات:**

أولاً: هناك الأمراء: ليوبولد ســـيدار سنغور من السنغال، وجومو كينياتا من كينيا.

وثانياً: فئة «المستبدون»: فيليكـــس هوفويت بوانييه من ســـاحل العـــاج، وأحمدوأهيدجو من الكاميرون، وعمر بونغو من الغابون.

ثالثاً: الأنبياء: كوامي نكروما من غانا، وسيكو توري من غينيا، وجوليوس نيريري من غانا.

رابعاً: الطغاة: عيدي أميـــن دادا من أوغندا، وفرانسيســـكو ماســـياس نغويما بيوغو من غينيا الاستوائية[٣].

ولعل الإســـهام الأكبـــر لفهم طبيعـــة النظم التســـلطية فـــي إفريقيا يرتبط بأعمـــال «جويل بـــاركان»، والطريقة التي ســـاعدت بهـــا أبحاثه المبتكرة في وضع الأســـس للتطورات المعاصرة في الدراســـات السياســـية الإفريقية. يمكن من خلال هذه الأعمـــال أن نفهم السياســـة الكينية والـــدول الإفريقيـــة المماثلة اليـــوم. إن الضعف المســـتمر للأحزاب السياسية، ومتلازمة «الرجل القـــوي»، والضغط من أجل انتقال الســـلطة، هي نتيجة مباشـــرة لنمط الحكم التسلطي. وقد طور كلٌّ مـــن «ليفتســـكي» و«واي» مفهوم «التســـلطية التنافسية»، والتي ينتهك شـــاغلو المناصب فيها القواعد الديمقراطية في كثيرٍ من الأحيان، وإلى درجة أن النظام يفشـــل في تلبية الحد الأدنى من المعايير التقليدية للديمقراطية[٤].

وقد اســـتند «نيك تشـــيزمان» علـــى تحليل «جويل باركان» السابق ليؤكد على أنه يمكن النظر إلى دولة الحـــزب الواحد الإفريقيـــة باعتبارها تســـلطية تنافسية، وهو شكل من أشكال الارتباط السياسي الذي يسمح بالجمع بين عناصر الإكراه والمنافسة[٥].

---

(١) Riedl, R. B. (2014). Authoritarian Origins of Democratic Party Systems in Africa, Cambridge University Press. World Politics, 15(2), 262–294. https://doi.org/10.2307/2009376

(٢) Faurй, Y.-A., & Mйdard, J. F. (1982). Etat et bourgeoisie en Cote-d'Ivoire . Karthala, pp. 97–98.

(٣) JACKSON, R. H. R. (2022). PERSONAL RULE IN BLACK AFRICA: prince, autocrat, prophet, tyrant. UNIV OF CALIFORNIA PRESS. https://www.ucpress.edu/book/9780520308565/personal-rule-in-black-africa

(٤) Levitsky, S., & Way, L. A. (2002). Elections Without Democracy : The Rise of Competitive Authoritarianism . Journal of Democracy, 13(2), 51–65.

(٥) Cheeseman, N. (2016). Patrons, Parties, Political Linkage, and the Birth of Competitive-

بناءً على هذا الإطار؛ يوضح «تشيزمان» أن هياكل الروابط السياسية التي ظهرت في أنظمة الحزب الواحد، مثل تلك الموجودة في كينيا والسنغال وتنزانيا، أدت دوراً مهماً في تشكيل ديناميكيات السياسة التعددية وآفاق الإصلاح الديمقراطي.

على أنه في عام ٢٠١٥م؛ ظهرت مجموعة من الكتابات النقدية لمفهوم التنافسية التسلطية من أجل إعادة النظر في دراسة ليفيتسكي وواي الأساسية الخاصة بالتسلطية التنافسية: الأنظمة الهجينة بعد الحرب الباردة. على الرغم من أن إفريقيا تشهد أكبر عدد من الأنظمة التسلطية التنافسية؛ فإن الباحثين في الدراسات الإفريقية نادراً ما يتعاملون مع كلاسيكيات ليفيتسكي وواي برؤية تتلاءم مع تطورات الأوضاع في إفريقيا[١].

وأخيراً؛ ركز اتجاه مهم من الأدبيات حول الدولة التسلطية الحديثة على طريقة إدارة النخبة، حيث يواجه الرؤساء التهديدات الأكثر خطورة لبقائهم من داخل دائرتهم الداخلية أكثر من المتمردين أو قادة المعارضة أو الجماهير الشعبية.

وعليه؛ قدّم «كاربوني» و«راليغ» تفسيراً لتحولات النظام الداخلية داخل الدولة التسلطية، والتي تقر بالطبيعة الدورية والدائمة لإدارة النخبة والتغيير في الأنظمة الاستبدادية. وعلى الرغم من وجود «تغييرات أنظمة» ناجحة؛ فإن هناك أيضاً استمرارية ملفتة للقادة والأنظمة والسياسات والعلاقات السياسية، ولعل ذلك يشير إلى أن عمليات الإطاحة برؤساء الدول تثير التساؤلات حول ما إذا كانت تشبه الانقلابات الكلاسيكية أو أنها تشكل إصلاحات جذرية. في جميع الحالات؛ تم التخلص من الرؤساء من قبل أعضاء النظام الداخلي، الذين كانوا في السابق من المؤيدين المخلصين لهم (زيمبابوي، والسودان، والجزائر: أمثلة واضحة)، وهذا يؤكد الحاجة إلى التركيز على التفاعل بين القادة وكبار النخب لشرح تكوين النظام والتعاون والأزمات، ومدى قوة المعارضة أو الانتخابات أو الحركات الشعبية أو حتى الصراع.

وبعد عودة النمط الانقلابي إلى إفريقيا ابتداءً من عام ٢٠١٧م؛ تحدث بعض الكتاب عن ضرورة إعادة تشكيل الديمقراطية الإفريقية لتراعي التنوع والتفرد الثقافي الإفريقي[٢].

ثانياً: التحقيب التاريخي للدولة التسلطية في إفريقيا:

لقد أدت نهاية الحكم الاستعماري، وتحقيق المملكة السياسية التي نادى بها كوامي نكروما في إفريقيا، إلى ظهور دول مستقلة بحدود مصطنعة وتفتقر إلى المؤسسات الحكومية الفعالة والهوية الوطنية الجامعة، لقد كانت «دولة مستوردة» بكل المقاييس، وتم فرضها على سياقات اجتماعية وثقافية مختلفة، لذلك واجه الجيل المؤسس

(١) Bogaards, M., & Elischer, S. (2016). Competitive authoritarianism in Africa revisited. In M., Bogaards & S. Elischer (Eds.), Democratization and Competitive Authoritarianism in Africa, pp.5–18. Springer VS, Wiesbaden. https://doi.org/10.1007/978-3-658-09216-0_2

Authoritarianism in Africa. In African Studies Review (Vol. 59, Issue 3). https://doi.org/10.1017/asr.2016.79

(٢) Falola, T. (2022, January 29). Are coups back in Africa?, By Toyin Falola. Premium Times. https://www.premiumtimesng.com/opinion/508569-are-coups-back-in-africa-by-toyin-falola.html

وانظر:

Obadare, E. (2022, February 8). Recent Flurry of Coups Caps Longstanding Push for Inclusion and Belonging in Africa | Council on Foreign Relations. https://www.cfr.org/blog/recent-flurry-coups-caps-longstanding-push-inclusion-and-belonging-africa

من الزعماء الأفارقة في فترة ما بعد الاستعمار التحدي الأكبر المتمثل في «بناء الدولة القومية». بدأ معظم هؤلاء القادة بتبنّي دساتير ديمقراطية تم نسخها من تقاليد الدول الاستعمارية الأوروبية، بيد أنه سرعان ما تخلى هؤلاء الزعماء لأسباب عديدة عن تقاليد التعددية السياسية ليتبنوا شكلاً أو آخر من أشكال الحكم التسلطي.

ذهب البعض إلى تفسير ذلك التحول بجملة من الأسباب، بما في ذلك إرث الاستبداد المتأصل في الحكم الاستعماري، والحروب الأيديولوجية التي شهدتها فترة الحرب الباردة، وقوة الإكراه المادي التي تمتلكها المؤسسة العسكرية، وتسييس الانقسامات العرقية والإثنية، وحتى الأنماط التقليدية للثقافة السياسية[١].

وهكذا أصبح الحكم التسلطي هو الاتجاه الغالب على السياسة الإفريقية خلال الحرب الباردة، إلى أن أدت «الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي» في التسعينيات إلى عصر جديد من الانفتاح السياسي وتداول السلطة، وبدأت ملامح مرحلة جديدة من الانتقال الديمقراطي وإن كانت معيبة، فقد وصلت معظم الحكومات الإفريقية إلى السلطة من خلال انتخابات تنافسية.، بيد أن هذه النظم الهجينة شهدت انتكاسات كبيرة بشكل متكرر في كل منطقة، أولاً: نجح بعض الحكام في تأسيس سلالات عائلية حاكمة، كما وصل بعض الحكام إلى السلطة عن طريق الانقلابات، أو بقوة السلاح خلال حرب العصابات في الدول الفاشلة أو المنهارة، أخيراً: تعلّم قادة آخرون كيف يتلاعبون بقواعد التعددية السياسية لصالح بقائهم في السلطة.

مع تحولات النظام الدولي منذ بداية الألفية؛ شهد العديد من البلدان الإفريقية تراجعاً عن الديمقراطية أكثر من تحقيق المكاسب الديمقراطية، وربما يكون ذلك جزءاً من الاتجاه العالمي الحالي، وعليه؛ فقد شهدنا عودة النمط الانقلابي بشقَّيه الدستوري والعسكري في مرحلة الجيل الثالث من التسلطية الإفريقية، وهو ما يوضحه الجزء التالي من الدراسة.

الجيل الأول: تسلطية نظم الحكم الشخصي:

يمكن التمييز بين أنماط مختلفة من التسلطية في إفريقيا خلال مرحلة ما بعد الاستعمار.

أ- نمط الشعبوية الاشتراكية:

لقد شهدت الدول الإفريقية شكلاً من أشكال الشعبوية، والذي كان بمثابة استراتيجية للتنمية الوطنية المعادية للاستعمار بأشكاله المختلفة. وقد حاول الجيل المؤسس من القادة الأفارقة تبني نهج الاشتراكية الإفريقية، سواء بالاعتماد على مفاهيم المشاعية التقليدية أو الماركسية اللينينية، أو كلا الأمرين معاً. ولعل اشتراكية سيكوتوري، وجماعية نيريري، وإنسانية كاوندا وهارمبي (أي نعمل معاً) كينياتا، تُعدّ جميعها أمثلة بارزة لهذا التيار الشعبوي الاشتراكي بعد الاستقلال. وقد اتسم هذا النمط بالتوكيد على مفاهيم الوطنية ومعاداة الرأسمالية وتمجيد الشعب والتأثر بالتوجهات السياسية الماركسية. وعليه؛ فإن معظم الزعماء الأفارقة الذين ينتمون إلى هذا النمط قد قادوا حركة التحرر الوطني في بلادهم[٢].

ويمكن تتبع الجذور الأيديولوجية للشعبوية الاشتراكية في إفريقيا في التيارات الفكرية

(١) حمدي عبدالرحمن حسن. (٢٠٢٠)، الدولة المستحيلة في إفريقيا، مسارات متناقضة، عمان الآن ناشرون .

(٢) Ripert, Y. C. (2017). Rethinking Nйgritude: Aimй Cйsaire & Lйopold Sйdar Senghor and the Imagination of a Global Postcoloniality. Columbia University.

المبكـــرة لحركة الوحـــدة الإفريقيـــة والوطنية المعادية للاستعمار، والتي سيطرت على الفضاء الفكـــري الإفريقي أعوام الســـتينيات، لقد ركزت هذه الأيديولوجية على ضرورة تحقيق التنمية من أجل الشعب. وكان من المفترض أن تكون عمليات المشـــاركة الشعبية على رأس أولويات هذه النظم الشـــعبوية؛ ولكنها قُيدت في إطـــار نُظم الحزب الواحد. وعلى الرغم من تعدد أنماط الشـــعبوية الإفريقيـــة في هـــذه المرحلة؛ فإنها لم تســـتطع أن تحقـــق في نهاية المطاف طموحات الشـــعوب الإفريقية.

لقد استطاع أحمد ســـيكوتوري أن يخلق في نفوس شـــعبه إحساســـاً دائماً بالتهديد من قِبَل الأعـــداء المتآمرين على ثورتـــه، ولم تكن النخبة السياســـية ســـوى الذراع التنفيذي لأعداء الثورة خارج غينيا، وعليه؛ فقد ركز الخطاب السياســـي لســـيكوتوري على اصطلاح «نحن الشـــعب»، وهو مـــا يعني نفي «هم» و«الآخـــر» المختلف. لم يكن مســـتغرباً أن تصبح اســـتراتيجية هـــذا الزعيم الشـــعبوي منصبة على تعبئـــة الجماهير، فرادى وجماعات، خطباء ومستمعين، من أجل المشاركة في قـــوى النضال الشـــعبي، أي أننا أصبحنا هنا أمام حالة «جمعوية» تحارب ضد أعداء «الرئيس»، وهـــو ما يعني ضمناً الوقوف فـــي مواجهة أعداء الشـــعب. وعلى الرغم من ادعاء سيكوتوري وصلاً بالجماهير العادية؛ فقد انتهـــى به الأمر للدعوة لتمجيد شـــخصه باعتباره القائـــد الأعلى للثورة الغينية. لقد أضحى الرجل متسلحاً بما يملكه من سحر البيان، الأمر الذي مكّنه من توظيفه سياسياً في مواجهة أعداء الداخل والخارج.

علـــى أن هذا النمط الشـــعبوي الذي يوظف مفاهيم الهوية الوطنية وحالة الفقر لدى الجماهير قد استُخدم لتغذية مشاعر الكراهية ضد الأجانب، كما حدث في حالـــة جوزيف موبوتو (في الكونغو الديمقراطية) وعيدي أمين (في أوغندة).

ومع فشل جيل بناة الدولة الوطنية في تأسيس قواعـــد مقبولة وواضحة للســـلطة السياســـية؛ ســـرعان ما أضحت الدولة الموروثـــة عن العهد الاســـتعماري بيتاً للداء ومصـــدراً لأزمة إفريقيا الهيكليـــة، عندئذ تضاءل الفضـــاء العام، وعانت كثير من أنظمة الحكم من تدخل العسكريين، سواء بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، وربما مهد هذا الفعل لإعادة الاعتبار لسجال الديمقراطية الشعبوية في إفريقيا مرّةً أخرى، يعبّر هذا الســـجال الإفريقي عن قـــراءة راديكالية لاختلافـــات النظام الدولي القائم بحسبان أن النظام الاقتصادي هو المحدد الأساسي للنظم السياسية والاقتصادية؛ وعليه فلا جـــدوى من الحديث عن التحول الديمقراطي دون إحداث إصلاحات جذرية في بنية النظام الدولي، وهنـــا تأتي أطروحات ســـمير أمين المنطلقة من حقل الاقتصاد السياســـي لتقدم حلولاً جذرية من خلال فك الارتباط مع النظام الرأسمالي.

ويـــرى أمين أن حركات النضال الشـــعبي في دول الجنوب هي معاديـــة للإمبريالية؛ فضلاً عن كونها لا تقوم على أساس الانتماءات الأولية دينية أو طائفية أو قبليـــة، ولعله هنا يعيد التأكيد على المفهوم الماركسي القائل بأن الطبقة العاملة هي المعامل الموضوعي لقيام الثورة.

وينتمي محمـــود ممداني إلى هذا الســـجال كذلك، حيـــث إنه يدعو إلى تبنـــي منظور تنموي جديد يخالف المنظور (الفوقي الدولاتي)[1]، لقد أراد الانتقـــال من الدول إلى ما أســـماه بالمنطق الاجتماعي الذي يأخذ بعين الاعتبار كافة العوامل غير الموضوعية ومختلف أشكال التنظيمات التي عبّرت عنها الحركات الشـــعبية في إفريقيا. وفي

(١) Mamdani, M. (1976). Politics and class formation in Uganda. Monthly Review Press

تحليله للحالة الأوغندية؛ يظهر ممداني تناقضاً واضحاً بين الدولة الوطنية ونموذج الحركات الاجتماعية الشعبية.

ب- نمط الديكتاتوريات الشخصية:

شهدت بعض التجارب الإفريقية خلال هذه المرحلة نمطاً صريحاً للديكتاتوريات الشخصية التي استطاعت التحكم بمصائر بلدانها مع الإفلات من العقاب. لقد وجدنا حكاماً مثل عيدي أمين في أوغندا، وجان بيدل بوكاسا من جمهورية إفريقيا الوسطى، وماسياس نغويما من غينيا الاستوائية، الذين قاموا باستئصال أي معارضة محتملة بطرق بالغة القسوة والوحشية. كانت السلطة في هذا النمط الديكتاتوري مرتبطة بشخصية الرجل القوي، الذي كان يتحكم شخصياً بإدارة الدولة والمؤسسات السياسية، وإصدار القوانين بشكل تعسفي لإشباع رغباتهم الخاصة.

في ظل هذا النظام التسلطي تم حظر المنظمات السياسية المستقلة، كما كان الاحتفاظ بالسلطة يتم من خلال أشكال مختلفة من المحسوبية، وتوظيف الجيش باعتباره عصا الحاكم، وعليه استُخدمت الدولة لارتكاب أعمال عنف ضد المواطنين بشكل تعسفي، دون إيلاء أي اعتبار للقانون، على سبيل المثال: في أوغندا امتدت يد النظام لتقتل رئيس المحكمة العليا ونائب مستشار جامعة ماكيريري ورئيس الأساقفة الأنجليكاني خلال فترة حكم عيدي أمين (١٩٧١-١٩٧٩م).

وعلى الرغم من أن حكومة ميلتون أوبوتي الثانية (١٩٨٠-١٩٨٥م) كانت أفضل قليلاً فإن إرهاب الدولة كان أكثر عشوائية، حيث قام جناح الشباب التابع للحزب الحاكم، حزب المؤتمر الشعبي الأوغندي، بتفتيش القرى بحثاً عن المتمردين، تشير التقديرات إلى أن العنف السياسي قد تسبب في مقتل ٨٠٠ ألف أو يزيد من الأوغنديين بين عامي ١٩٧١م و١٩٨٥م[١].

ج- نمط الأنظمة الأفرو-ماركسية:

ويمثل هذا النمط من التسلطية الأنظمة التي وجدت ذات مرّة في أنغولا وإثيوبيا والصومال وغينيا بيساو وموزمبيق. لقد تمت ممارسة القمع على أسس أيديولوجية من خلال حزب «الطليعة» الحاكم، كما تم تنظيم مجموعات مختلفة من النساء والشباب والعمال والفلاحين في منظمات مرتبطة بالحزب. وبدعم من دول الكتلة الشرقية والاعتماد بشكل كبير على الجيش، قام قادة هذه الأنظمة بتأميم الشركات الخاصة والمؤسسات المالية الرئيسية، وألغوا ملكية الأراضي الخاصة، وحظروا توظيف العمالة، وتأميم المساكن الحضرية المؤجرة، وأدخلوا إصلاحات اجتماعية أخرى بعيدة المدى[٢].

يجب التمييز بين الأفروماركسية وبين الاشتراكية الإفريقية، التي تشير إلى المنظور القائل بأن المجتمعات الإفريقية التقليدية تعكس شكلاً من أشكال الاشتراكية الأصيلة القائمة على التنظيم والممارسات المجتمعية المحلية. قدمت الاشتراكية الإفريقية بديلاً للاشتراكية «العلمية» أو الأفروماركسية التسلطية، والتي كانت قائمة على نماذج مستعارة من الأنظمة السوفيتية أو الماوية. كما قدمت الماركسية الإفريقية وعداً بالاكتفاء الذاتي والمساواة والتنمية الاقتصادية والازدهار. بيد أنه من الناحية العملية؛ فشلت

(١) Tripp, A. M. (2004). The Changing Face of Authoritarianism in Africa: The Case of Uganda-ProQuest. Africa Today, 50(3), 2–26. https://www.proquest.com/docview/221157991?accountid=15192&parentSessionId=LW1Zmd4t2bryQFoUy%2F%2B9iRM6i9xP9r19KxmT3QcrLt8%3D&pq-origsite=summon

(٢) Babu, A. R. Mohamed. (1981). African socialism or socialist Africa? Zed Press; Distributed by Lawrence Hill.

معظم الأمثلة على الأفرو-ماركسية في تحقيق الكثير في أي من هذه المجالات. أيضاً تراجع العديد من القادة واستخدموا الأشكال التسلطية للحكم على النمط السوفييتي عند محاولتهم تنفيذ سياساتهم. كما وجهت سياسات التنمية الاقتصادية الثروة في المقام الأول إلى أيدي النخبة الجديدة، التي تألفت من أعضاء قياديين في الحزب الحاكم.

د- نمط الأوليغاركية العسكرية الشعبوية:

وتمثله نماذج رولنجز في غانا، وسانكارا في بوركينا فاسو، ومعظم فترات حكم يوري موسيفيني في أوغندة. قاد القادة العسكريون الشباب الذين وصلوا إلى السلطة في أواخر السبعينيات والثمانينيات مثل هذه الأنظمة، استخدموا منظمات التعبئة الجماهيرية التي تنظمها الدولة (على سبيل المثال: اللجان الشعبية، والمحاكم العامة، والمجالس المحلية) لتأسيس ما زعموا أنه نظام أخلاقي واجتماعي جديد قائم على المساواة. على الرغم من خطاب المشاركة؛ غالباً ما تم تعليق الانتخابات، وتم اتخاذ القرار من قبل دائرة مقربة من الرئيس[1].

ولا شك في أن هذا النمط من الشعبوية المعادي للسياسة يختلف عن النمط الاشتراكي الذي عبّر عنه قادة التحرر الوطني في إفريقيا، حيث إنه يرتبط في الغالب الأعم بضباط الجيش وزعماء حركات التمرد المناهضة للحكم القائم، أي أنه معادٍ للطبقة السياسية الحاكمة.

ونستطيع تحديد أبرز سمات هذه الشعبوية المعادية للسياسة على النحو الآتي:

- وجود نمط من الزعامة الشخصية المتمحورة حول الذات.
- عدم انتماء القائد الشعبوي الجديد- في الغالب- إلى الطبقة السياسة الحاكمة، فهو قادم من خارجها.
- تبنّي خطاب سياسي معادٍ للسياسة ولمؤسسات الدولة الموروثة عن العهد السابق، وعليه فإنه يستهدف الفساد والأحزاب القائمة.
- الدعوة إلى استعادة سلطة الشعب من خلال التمثيل المباشر، كما هو الحال في تجربة اللجان الثورية والشعبية التي طبقها كلٌّ من القذافي في ليبيا وسانكارا في بوركينافاسو.
- تبنّي استراتيجية جديدة لتعبئة الجماهير، وذلك بهدف إضفاء الشرعية على استراتيجية الحكم الجديدة، وتعتمد هذه الاستراتيجية التعبوية على: (أ) القائد الذي يتجه إلى الشعب مباشرة طلباً للدعم والشرعية. ولعل ذلك يتطلب دوراً محورياً للإعلام وخطاباً سياسياً بالغ الشوفينية، والتي قد تصل إلى حدّ الديماغوغية. (ب) ديناميات الديمقراطية المباشرة، مثل الأجهزة التمثيلية على المستوى المحلي، واللجوء إلى الاقتراع الشعبي بشكلٍ متكرر.

الجيل الثاني: ظهور التسلطية التنافسية:

لقد بدأ «جويل باركان» في استخدام مصطلح «التسلطية التنافسية» بعد إعادة إدخال سياسة التعددية الحزبية في القارة الإفريقية في التسعينيات[2]. لقد دخلت الدول الإفريقية

(١) Bratton, M., & Walle, N. van de. (1997). Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective. In Democratic Experiments in Africa. Cambridge University Press. https://doi.org/10.1017/CBO9781139174657

(٢) لكن القراءة المتأنية لأعماله المبكرة تشير إلى أنه قد حدد ظهور نوع مختلف من الدول التسلطية التنافسية في إفريقيا قبل ذلك بكثير، من خلال الحديث عن دول الحزب الواحد التي خضعت لنخبة مدنية حاكمة في دول مثل كينيا والسنغال وتنزانيا وزامبيا. في هذه البلدان؛ فازت الأحزاب القومية الشعبية في كثير من الأحيان في انتخابات تعددية في الحقبة الاستعمارية، ومضت لتأكيد هيمنتها السياسية في مرحلة ما بعد الاستقلال المبكرة قبل بناء دولة الحزب الواحد. وقد

مرحلة انتقالية جعلت البعض يصفها بأنها «شبه تسلطية»؛ باعتبار أنها السمة الأكثر ملاءمة لوصف الدول التي لا يمكن تصنيفها على أنها «تسلطية» أو «ديمقراطية».

ويرجع ذلك إلى أن الأنظمة «شبه التسلطية» يمكن توصيفها استناداً إلى أربعة معايير على الأقل: طريقة الحصول على السلطة ونقلها، درجة منخفضة من المأسسة، حلقة ضعيفة بين الإصلاح السياسي والاقتصادي، ووجود قيود على المجتمع المدني. وفقاً لذلك فإن أهم خصائص هذا النظام الهجين هي وجود واستمرارية الآليات التي تمنع بشكلٍ فعّال نقل السلطة من خلال الانتخابات من أيدي القائد أو الحزب الحاكم إلى نخبة أو تنظيم سياسي جديد. ومن الناحية الواقعية؛ يمكن النظر إلى دورية الانتخابات باعتبارها تعني أن النظام أقل من حالة الاستبداد الكامل، ولكن التلاعب في العملية الديمقراطية يدل على أنه دون حالة الديمقراطية الكاملة[1].

تشير «التسلطية التنافسية» إلى «شكل معيّن من النظام الهجين»، حيث يُنظر إلى «المؤسسات الديمقراطية الرسمية على نطاق واسع على أنها الوسيلة الرئيسية للحصول على السلطة السياسية وممارستها، بينما ينتهك شاغلو المناصب هذه القواعد في كثيرٍ من الأحيان، وإلى حدّ أن النظام يفشل في تلبية الحد الأدنى من المعايير التقليدية للديمقراطية.

وعليه؛ فإن «الأنظمة التسلطية التنافسية» هي الأنظمة التي توجد فيها مؤسسات ديمقراطية على الورق، ولكن يتم تخريبها من قِبَل شاغلي المناصب. تُجرى انتخابات منتظمة في جميع الأنظمة التسلطية التنافسية، هذه الانتخابات ذات مغزى من حيث إن المعارضة لديها على الأقل فرصة «نظرية» للفوز، حيث في الوقت نفسه تتمتع الأنظمة التسلطية التنافسية بطابع استبدادي، حيث تفضل بحسب الظروف شاغلي المناصب.

ويطرح نموذج جمهورية الكونغو الديمقراطية تفسيراً للتحول الديمقراطي في فترة ما بعد الصراع إلى حدٍّ كبير من خلال الضغوط الشعبية والحوافز المرتبطة بالمساعدات الخارجية، وهي مساعدات تم قبولها ما دام أنها لم تهدد شبكات المحسوبية القائمة. ويلاحظ أن طبيعة التوازن بين المساعدات الغربية والاستثمار الصيني تحدد عادةً ما إذا كانت البلاد ستذهب إلى اتجاه أكثر ديمقراطية قليلاً أو أكثر سلطوية قليلاً. وفي كل الأحوال؛ سوف تظل جمهورية الكونغو الديمقراطية استبدادية تنافسية.

وقد خلص البعض إلى القول بأن كلاً من الديناميكيات الإفريقية الداخلية والقوى الدولية المانحة تتآمر لوصم عمليات التهجين السياسي بصفات توازن من المحتمل أن تمنع المزيد من التحول الديمقراطي. من ناحية أخرى؛ أبرزت الدراسات الحديثة للأحزاب السياسية والانتخابات في إفريقيا دور الفاعلين المحليين

استند استقرار النظام السياسي إلى مزيج معقد من الإكراه السياسي والمشاركة، والمنافسة المقيدة للنخبة.
Barkan, J. D. (2009). "Advancing Democratization in Africa." . In J. G. Cooke & J. S. Morrison (Eds.), Africa Policy Beyond the Bush Years: Critical Challenge for the Obama Administration (pp. 91–110). Center for Strategic and International Studies.

(١) يميز ليفيتسكي وواي بين ثلاثة أنواع من الأنظمة: الديمقراطيات، والأنظمة التسلطية التنافسية، والأنظمة التسلطية الكاملة. يبدأ تعريفهما للديمقراطية وفقاً لمفهوم روبرت داهل، لكنه يضيف بعد ذلك وجود ساحة متكافئة بشكل معقول لانتخابات حرة ونزيهة وتنافسية، والاقتراع العام، وحماية واسعة للحريات المدنية، وغياب سلطات «وصاية» غير منتخبة. فقط إذا تم استيفاء جميع هذه الشروط، يتم تصنيف الدول على أنها ديمقراطيات.
Levitsky, S., & Way, L. A. (2002). Elections Without Democracy: The Rise of Competitive Authoritarianism. Journal of Democracy, 13(2), 51–65.

في التحول والانتقال السياسي.

وبهذا المعنى؛ فإن التسلطية التنافسية تختلف عما يمكن تسميته بالأنظمة الانتخابية «الواجهة»- أي الأنظمة التي توجد فيها مؤسسات انتخابية، ولكنها لا تسفر عن صراع ذي مغزى على السلطة، وقد أُطلق على هذه الأنظمة اسم «الديمقراطيات الزائفة»، و«الديمقراطيات الافتراضية»، والأنظمة «التسلطية الانتخابية»، في رأينا: إنها حالات استبدادية واسعة النطاق. قد يكون من الصعب رسم الخط الفاصل بين هذا النوع من النظام والتسلطية التنافسية، وقد تصبح المؤسسات الانتخابية غير التنافسية يوماً ما قادرة على المنافسة.

ومع ذلك؛ من الضروري التمييز بين الأنظمة التي تقدم فيها المؤسسات الديمقراطية قناة مهمة يمكن للمعارضة من خلالها السعي للحصول على السلطة من تلك الأنظمة التي تعمل فيها القواعد الديمقراطية ببساطة على إضفاء الشرعية على قيادة استبدادية قائمة. أخيراً؛ يجب التمييز بين التسلطية التنافسية والأنواع الأخرى من الأنظمة الهجينة. قد تمزج الأنظمة بين السمات التسلطية والديمقراطية بطرق متنوعة، ولا ينبغي النظر إلى التسلطية التنافسية على أنها تشمل جميع أشكال الأنظمة السابقة[١].

الجيل الثالث: التسلطية القاسية:

تبدو النسخة الجديدة من التسلطية في إفريقيا مختلفة تماماً عن التسلطية التنافسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أو تسلطية الدولة التنموية. إن الدول الأكثر استبداداً وتسلطية في إفريقيا اليوم تختلف عن النموذج الرواندي أو الإثيوبي في عهد ميليس زيناوي، إنها تكرر أمراض الماضي، يتم تحويل عائدات الموارد الطبيعية بعيداً عن الاستثمارات الإنتاجية لتحقيق منافع شخصية، مما يقوض أي تركيز على البنية التحتية الوطنية والتنمية الاقتصادية، على سبيل المثال: فإن الدول العشر الأكثر فساداً في إفريقيا كلها من بين الدول الأكثر تسلطية في القارة. على النقيض من ذلك؛ نجد أن رواندا هي الدولة التسلطية الوحيدة التي تجد موقعها في قائمة البلدان العشرة الأقل فساداً. تشهد الدول الأكثر تسلطية أيضاً نمواً اقتصادياً منخفضاً وصراعات عنيفة أكبر، كما أن تسع دول من الدول العشر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي الأكثر حدة هي دول «أوتوقراطية» أو «شبه تسلطية». بالقطع هناك حالات استثنائية، حيث يحقق الحكام المستبدون نتائج مبهرة، لكن هذه هي الاستثناءات[٢].

ويلاحظ أن أمننة السياسات التنموية تساعد على تعزيز هذه النسخة الجديدة من التسلطية الإفريقية التي تناقض مفاهيم الدولة التنموية السابقة. تعطي الاستراتيجيات التي أعادت بها الحكومات الإفريقية هيكلة علاقاتها مع الدول المانحة الغربية من خلال أجندة الأمننة أمثلة واضحة على هذا الاتجاه، إذ على الرغم من اختلاف السياقات السياسية الخاصة بكلٍّ من إثيوبيا وأوغندا ورواندا وتشاد؛ فإن هناك أوجه تشابه قوية في سلوكها تجاه الجهات المانحة في مجال السياسة الأمنية، لقد تعلموا إلى حدٍّ ما بعضهم من بعض: لقد وجد كلٌّ منهم قوةً في علاقاته مع المانحين، وقد نجح كلٌّ منهم في فرض أولوياته الخاصة على السياسات الأمنية لحلفائه

(١) Levitsky, S., & Way, L. A. (2002). Elections Without Democracy: The Rise of Competitive Authoritarianism . Journal of Democracy, 13(2), 51–65.

(٢) Cheeseman, N. (2022). What would an authoritarian Africa look like? Africa Report. https://www.theafricareport.com/180213/what-would-an-authoritarian-africa-look-like/

الغربيين، غالباً على حساب أهداف وغايات التنمية الأخرى، ولا سيما في مجال السياسات الاجتماعية والحوكمة.

كيف يمكن لأنظمة تبدو ضعيفة ومنقسمة أحياناً من هذا النوع أن تكون قادرةً على التلاعب بنجاح بالسياسة الغربية لتحقيق غاياتها الخاصة؟ قد يعكس هذا السؤال بالذات سوء فهم كبير لطبيعة العلاقة القائمة بين النظم التسلطية في إفريقيا وحلفائهم في الغرب[١].

إن الافتقار إلى «الالتزام» من جانب المانحين الغربيين بأهداف تنموية اجتماعية محددة، في تعاملهم مع الدول المتلقية للمساعدات، أمر يمكن ملاحظته بوضوح. غالباً ما يكون المانحون على استعداد للتضحية بأهداف التنمية الاجتماعية والحوكمة في مقابل المزايا المتصورة في مجال الأمن، حتى لو كان ذلك ينطوي على تهميش الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. هذا الاتجاه له أهمية خاصة في حالة الأنظمة التسلطية، التي هي نفسها ملتزمة بالفعل بشدة بالنزعة العسكرية وتعطي أولوية عالية للسياسة الأمنية. تعرف مثل هذه الأنظمة ما تريده من علاقتها بالمانحين، في حين أن المانحين أنفسهم يظلون غير واضحين فيما يتعلق بما يجب أن تكون عليه أهدافهم، وكيف ينبغي ترتيب هذه الأهداف حسب الأولوية. وهكذا تتفاوض الأنظمة التسلطية مع المانحين من موقع القوة وليس الضعف. ومن المرجح أن تزداد نزعة الأمننة تلك في النظم التسلطية الإفريقية من خلال مشاركة الجهات الخارجية الأخرى، مثل الصين، في السياسة الأمنية في القارة.

إن دولاً مثل أوغندا وإثيوبيا وأنغولا والسودان لديها مؤسسات عسكرية قوية، وعادةً ما يتم شراء الولاء العسكري من خلال استخدام الحوافز الاقتصادية، قد تجد في الصين حليفاً يمكن التعويل عليه. هذه الأنظمة، وأنظمة أخرى ذات وزن اقتصادي أو إقليمي أقل، تعمل بالفعل على تشكيل أرستقراطياتها العسكرية الخاصة، وتضع الجهات العسكرية في قلب السياسات الدولتية وتمنحها مصلحة راسخة في الحفاظ على النهج الأمني للحكم. وعليه؛ فإن بزوغ التسلطية التنافسية في فترة التسعينيات من القرن الماضي لم تكن سوى فجر كاذب بعد هذا التراجع الإفريقي المستمر والعودة إلى نهج التسلطية القديم[٢].

وقد أفضت سياسات أمننة التنمية، ووجود تهديدات هجينة، إلى عودة النمط الانقلابي في إفريقيا، وهو ما يعيدنا إلى نمط تسلطية الأوليجاركيات العسكرية مرّةً أخرى؛ إما بثياب شعبوية تحمل خطاباً شوفينياً وطنياً معادياً للغرب كما في حالة مالي منذ عام ٢٠٢١م، أو تعتمد على تكتيكات القمع والاستقطاب كما هو في الحالة السودانية منذ الإطاحة بنظام عمر البشير عام ٢٠١٩م.

لقد اتسمت الانقلابات التي شهدتها غرب إفريقيا، ولا سيما في بلدان الساحل، بوجود قاسم مشترك، هو غياب الأمن وتصاعد مد الجماعات الإرهابية العنيفة. في شمال مالي؛ وسعت الجماعات الجهادية تواجدها باتجاه المركز في السنوات الأخيرة، فيما يُسمى بمنطقة «المثلث الحدودي» الذي يضم: (مالي، وبوركينا فاسو، والنيجر).

وقد تركزت الهجمات على المؤسسات الأمنية والعسكرية، ولكنها شملت أيضاً أهدافاً وأعياناً مدنية. منذ عام ٢٠١٥م؛ ابتُليت بوركينا فاسو

(١) Fisher, J., & Anderson, D. M. (2015). Authoritarianism and the securitization of development in Africa. International Affairs, 91, 131–151.

(٢) Ibid, 151.

بهجمات إرهابية مـــن قِبَل جماعات متطرفة مثل «داعش» و«القاعدة»، والتي أودت بحياة العديد من الضحايا، وشـــردت أكثر من ١,٥ مليون شخص. منذ ذلك الحين؛ تدهور الوضع الأمني بشكلٍ حاد، ولعل ذلك يمثل مبرراً قوياً لتدخل العسكريين من أجـــل الإطاحة بنظام مدني عاجـــز. من المرجح أن عدم قدرة الدولـــة على التعامل مع الجماعات الإرهابيـــة وســـوء الحكم؛ ربما يكونـــان من أبرز الأســـباب التي تفســـر عودة النمط الانقلابي في إفريقيا.

ثـالـثـاً: أنـمـاط وسـمـات الـدولـة التسلطية:

يشـــعر العديد من شـــعوب البلدان الإفريقية أنهم محتجزون كرهائن من قِبَل النخب الحاكمة. إن نحـــو ٩٠٪ من أبنـــاء الغابون وتوغـــو وغينيا الاستوائية لم يروا ســـوى عائلة واحدة على رأس الســـلطة في بلادهم منذ الاســـتقلال! منذ عام ٢٠١٥م حاول العديد من الرؤساء الذين وصلوا إلى حدود الولاية، أو الســـن القانوني، تغيير الدستور من أجـــل البقاء في الســـلطة (الكونغو، ورواندا، وبوروونـــدي، وتوغو، وغينيا، وســـاحل العاج، على سبيل المثال لا الحصر).

كمـــا أنه منذ عـــام ٢٠٠٠م قام ثلاثة عشـــر رئيس دولة بتغيير الدســـتور للبقاء في الســـلطة، نتيجةً لذلك لقي عشرات أو حتى مئات المواطنين حتفهم خـــلال الاحتجاجات ضد هذه «الانقلابات الدستورية»- وهي ليســـت مجرد مسألة قانونية؛ إنها أحد أبرز أســـباب عدم الاســـتقرار والعنف، إنها تساهم في تبديد أي آمال لدى المواطنين في تغيير الطبقة السياسية الحاكمة.

لقد وجد اســـتطلاع للرأي أُجري عام ٢٠١٥م من قِبَـــل أفروباروميتر، أُجري فـــي ٣٠ دولة، أن الغالبية العظمى من الأفارقة يؤيدون فترة رئاسية محددة بفترتين، ووفقاً للبيانات المتاحة تم تقييد حدود الولاية الرئاســـية في الدستور بفترتين في ٢١ دولة إفريقية، وقد ظل رؤســـاء هذه الدول في الســـلطة لمدة أربع ســـنوات فقط في المتوسط. ومع ذلك؛ فإن القادة الأفارقة العشرة الذين تهربوا مـــن تحديد فترة ولايتهم ظلوا في الســـلطة لمدة ٢٢ عاماً في المتوســـط. ولا يخفى أن عدم تقييد فترة الولاية الدســـتورية لرئيـــس الدولة تقوض ثقة الجمهور، وتزيد من تركيز الســـلطة في أيدي شـــخص واحد أو عدد قليل من الأفراد، وتُقلِّص الفضاء السياسي.

هذا الاتجاه التسلطي، الذي يتم فرضه بشكلٍ عام بدعم من الجيش الذي يصبح هو الآخر مجرد حـــرس إمبراطوري، يؤدي فـــي النهاية إلى زيادة مخاطر التوتر والعنف السياســـي وحتى الصراع الأهلي[1].

أنماط الحزب الواحد والرئيس المهيمن:

ثمة محاولات مختلفة تماماً لتصنيف وتنظيم ســـمات الأنظمة التسلطية في إفريقيا، لقد حاول البعض التمييـــز بين حكم الحزب الواحد والحكم الشخصي، وهو الاقتراح الذي غلب على التقاليد القديمة في الدراســـات الإفريقيـــة. وينص هذا التصنيف على أنه في معظـــم الأنظمة الإفريقية فـــي مرحلة ما بعد الاســـتعمار، مـــن أجل تعزيز حكم مســـتقر، كان الوصول إلى السلطة ومنافسة النخبة يُدار بشـــكلٍ أساسي إما من خلال أحزاب مهيمنـــة وإما من خلال رؤســـاء أقوياء. في نظام الحـــزب الواحد عادةً ما كان يتم تقييد الســـلطة التنفيذية من خـــلال الهياكل الحزبية، أي يمارس التنظيـــم الحزبي بعض الســـلطة على القائد في بعض الأحيان.

(١) Survie, A. B., & Laurent, D. (2021). The Challenges of Fighting Authoritarianism in Africa - ritimo. https://www.ritimo.org/The-Challenges-of-Fighting-Authoritarianism-in-Africa

وغالباً مـا تولت نُظم الحـزب الواحد تعبئة السـكان بدلاً عن هيـاكل ومؤسسـات الدولة، وأصبحت بعض أنظمة الحـزب الواحد في فترة ما بعد الاستعمار أكثر شـخصانية في السنوات اللاحقة. وقد تضمن النظام الثاني وجود رؤسـاء أقوياء شـكلوا حجـر الزاوية الذي اسـتند عليه النظام السياسـي من خلال مزيـج من العلاقات الشخصية والزبائنية.

على الرغم من وجـود حزب واحد في معظم هـذه الأنظمة أيضـاً كان هناك عـدد أقل من القيود على مؤسسـة الرئاسة، واستند الاستقرار السياسي على افتراض حكم غير محدود من قِبَل الرئيس وعلى بيروقراطيـة الدولة الفعالة وجهاز الأمن. وكان المصير السياسـي للحلفاء المقربين للديكتاتـور مرتبطـاً بمصير الديكتاتور نفسـه. وهكذا؛ فإن الرؤسـاء في الأنظمة الشخصية لم يضعوا حدوداً لمدة الولاية الدستورية، ولم يعينوا نوابـاً للرئيس كخلفاء محتملين، لكنهم اعتمدوا على المحسـوبية للحفاظ علـى درجة معيّنة من الاستقرار.

ثلاثية النظم السلطانية والتسلطية القاسية والمعتدلة:

اقترح «جان فرانسـوا ميـدارد» ثلاثة أنماط للدولة التسلطية، هي: (السـلطانية، والتسلطية القاسية، والتسلطية المعتدلة أو الناعمة) استناداً إلى ثلاثة متغيرات محددة: (درجة الباتريمونيالية أو الوراثية، ونمـط الإدارة الوراثية، وأخيراً مدى حيوية المجتمع المدنـي)[1]، في هذه المتغيرات الثلاثة يبـرز دور المتغير القيادي، أي مَن يمارس السلطة. يقوم نمط الدولة السلطانية على شخص القائد الذي يحيط نفسـه بهالة إمبراطورية مثل عيدي أمين دادا في أوغندا، أو جان بيدل بوكاسا في جمهورية إفريقيا الوسطى[2].

ولعل هذا التحليل يتفق تماماً مع ما قدمه كل من جاكسـون وروسبرج عن الحكم الشخصي في إفريقيا السوداء.

تمارس شـخصية الطاغية دوراً حاسـماً في التأثير على مسار الأمور في اتجاه غالباً ما يكون مأسـاوياً، إنه يسـتخدم المـوارد العامة لغرض اكتساب السـلطة، وفي النهاية الاحتفاظ بها. في هذه الممارسة يكون البعض أكثر دقةً أو أقل عنفاً من البعض الآخر، على سـبيل المثال: قام عيدي أمين بطرد المجتمع الهندي بأكمله بوحشية، وهو ما عـرّض البلاد لخطر تقويـض إحدى الركائز الحيوية للاقتصاد. كمـا أنه قام بالمطالبة بجزء من الأراضي التنزانية مما عرضه لرد فعل عنيف من قِبَل الجيش التنزاني. فـي جمهورية إفريقيا الوسـطى أعلن بوكاسـا نفسـه إمبراطوراً على البلاد، تلبيةً لرغباته الشـخصية. بالقطع هناك أمثلة أخرى متعددة حتى اليوم.

على أي حال؛ يتم اختزال الفضاء السياسـي إلى متغيّر شـخصي يسمح لنا بفهم اتجاه النظام السياسـي نحو الهاوية، وعليه فـإن التركيز على هذا العامل الشخصي يسـمح لنا بفهم ديناميات وتحولات الدولة التسلطية في إفريقيا.

بالنسـبة إلى «جان فرانسـوا ميـدارد» فإن التمييز بين التسلطية القاسية والناعمة يرجع إلى مستويات مختلفة من العنف وتوزيع الموارد. هناك الأنظمة التي يكـون العنف فيها مركزياً ولكن في الوقت نفسـه يتم إضفاء الطابع المؤسسي عليها من خلال أدوات قمعية تعمل «بشـكل فعال»، ولا سيما الشـرطة. في المقابل؛ هناك الأنظمة التي

(١) الباتريمونيالية، أو الزبائنية السياسية هي قيام الحاكم بالتعاطي مع الموارد العامة باعتبارها ملكاً خاصاً له.

(٢) Faurй, Y.-A., & Mйdard, J. F. (1982). Etat et bourgeoisie en Cфte-d'Ivoire . Karthala.

يتم فيها الحكم عن طريق اللجوء بشكلٍ هامشي إلى الإكراه المادي، حيث يتمتع المجتمع بحريات جزئية تكون تحت السيطرة.

تكمن أهمية التصنيف في أنه من خلال إبراز الاختلافات بين أنماط الدولة التسلطية فإنه يدعو للبحث عن أسبابها، يقترح «جان فرانسوا ميدارد» البحث في دور القانون من جهةٍ، وحيوية المجتمع المدني من جهةٍ أخرى.

وعلى كل حال؛ لا يمكن تفسير التسلطية وفقاً لطبيعة المتغيرات الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية السائدة، ولعل انتشار وتمدد الدولة التسلطية في جميع أنحاء القارة، بطريقة عشوائية إقليمياً، يعني مرّةً أخرى أهمية اللجوء إلى المتغير القيادي.

هناك بالفعل، في الأنظمة التسلطية، ذات الطابع المؤسسي، طريقة لممارسة السياسة تشير إلى شخصية القادة، كانت تنزانيا أو السنغال تسلطية ولكن بطريقة معتدلة نظراً للقيم التي كان يؤمن بها كلٌّ من جوليوس نيريري وليوبولد سيدار سنغور، كلاهما يقدّم حالةً استثنائية في إفريقيا من حيث التخلي طواعيةً عن السلطة، ومن جهةٍ أخرى إيمانهما العميق بالاشتراكية الإفريقية التي لا تتوافق مع قواعد الديمقراطية الليبرالية.

لقد مارس جومو كينياتا وفيليكس هوفويه بوانييه، بمهارة ملحوظة، فن تقاسم الموارد بين الجميع، وإن كان بشكلٍ غير متكافئ، كان الفساد هائلاً ولكنه خاضع للسيطرة، هذا لم يمنع قبضتهم الحديدية من أن تنال من خصومهم عند الضرورة؛ ومع ذلك كانت هذه لحظات معزولة في ممارسة السلطة التي سمحت بالحرية النسبية.

لا يمكن أيضاً فهم تكوينات التسلطية القاسية فهماً كاملاً إلا من خلال إدخال شخصية الزعيم السياسي في التحليل، كيف نفهم ديناميات السياسة في مالاوي في ظل حكم كاموزو باندا، وسجن خصومه والقضاء عليهم بينما لم يرتجف له جفن، دون أن ننظر إلى نظامه القيمي ومعتقداته الشخصية.. إنه طبيب تلقّى تدريبه في الولايات المتحدة وإنجلترا، وكانت له علاقات دبلوماسية ودية مع نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، ولكنه ينظر إلى بني قومه باعتبارهم غير قادرين على حكم أنفسهم، لقد آمن بأن اليد القوية التي تبطش هي التي تستطيع أن تنظم مجتمعاً فوضوياً بشكل تلقائي؛ لدرجة أنه من الضروري تحقيق الانضباط بكل الوسائل. لقد أصبح الناس سجناء مدونة لقواعد السلوك التي تنظّم اللباس، وقص الشعر، والديكور في المكاتب، حيث لا يوجد شيء على الجدران يجب أن يحتل مكانةً أعلى من صورة الرئيس الزعيم مدى الحياة. تطرح نماذج كابيلا وبول بيا ويوري موسيفني وأبي أحمد وغيرهم ممن تركوا بصماتهم التسلطية على الأنظمة السياسية التي قادوها أمثلة واضحة بهذا الخصوص، لذلك فإن القائد يساهم بشكل مباشر في تحديد درجة تسلطية النظام السياسي.

المتغير القيادي ونمط التحول للتسلطية التنافسية:

في النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي واجهت جميع الأنظمة الإفريقية تقريباً احتجاجات شعبية، واستجابت بإدخال سياسة التعددية الحزبية. باستثناء حالات قليلة؛ تمت مناقشة قواعد جديدة حول حدود فترة الرئاسة دستورياً في جميع الأنظمة الإفريقية تقريباً.

تم اعتماد حدود الولاية الرئاسية والقيود المؤسسية الرسمية الأخرى على الرؤساء من خلال تبنّي دساتير جديدة أو تعديل الدساتير القائمة. كما كشفت النضالات حول أدوار هيئات إدارة الانتخابات المستقلة، أو مراقبي الانتخابات الدوليين، عن مدى صعوبة ضمان تكافؤ الفرص بين مختلف أطراف المنافسة السياسية.

عــلاوةً على ذلك؛ تم تحديد شــغل الوظائف كعامــل رئيس في فهــم النتيجــة الانتخابية في إفريقيــا، إذ أصبــح الحد من فرص الرؤســاء الحاليين الذين حكموا فترة طويلة للترشــح مرّةً أخرى أداةً رئيســية لإضفاء الطابع المؤسســي على مبدأ المنافسة السياســية الحقيقية، ولكن رغــم ذلك تم التحايل على ذلك بطرق مبتكرة كما تعكسها حالات غينيا ومالي.

غالباً ما يتم تحليل التحول الديمقراطي الذي شــهدته النظم التسلطية في التســعينيات ليس باعتباره نتيجة لقيود خارجية فقط ولكن بحسبانه أيضاً نتيجة لضغوط داخلية (نزاعات وعوامل تعبئة اجتماعية، وتحول فــي أدوار المجتمع المدني)، شكلت بوتسوانا استثناءً، حيث إنه منذ استقلالها فــي عام ١٩٦٦م كانت هــذه الدولة الصغيرة في الجنوب الإفريقــي تتمتع دائماً بنظام ديمقراطي. من المســلّم به أن ديمقراطية بوتســوانا لم تكن مثالية، لكنها تتوافق علــى الأقل مع الحد الأدنى الإجرائي للديمقراطية. يمكن العثور على العديد من العيوب في نظام بوتســوانا، ولكن من الصعب إنكار أن الفســاد كان أقل وضوحاً هناك مما هو عليه في بقية إفريقيا، وأن الكفاءة الاقتصادية قد أســفرت عن نتائج ملموسة من حيث التنمية، وأن التعددية السياسية كانت هي النهج المتبع دوماً.

لكن بوتســوانا لديهــا العديد مــن العوامل المعززة للتسلطية مثل باقي الدول الإفريقية، إنها غنية بالمعادن- وبخاصــة الماس، والتي كان من المفترض أن تؤدي إلى تفاقم الميول التســلطية، وبالتالي الاستبداد. لقد قادها منذ البداية حزب مهيمن، حــزب بوتســوانا الديمقراطي، الذي لم يخســر أي انتخابات وطنية قط. وقد رأى البعض في الهيمنة شبه المؤسســية للحزب الحاكم، من بين أمور أخرى، دلالة على استبداد كامن.

علــى أن أهمية العامل الشــخصي تبرز مرّةً أخــرى في تبرير عــدم اللجوء إلى بنــاء الدولة التســلطية في بوتسوانا، إنها شــخصية الرئيس ســيرتس خاما الذي لا يريد نظاماً اســتبدادياً لبلاده. وعليه؛ فإن بدايات التحول نحو التسلطية التنافســية ترجع بالأســاس إلى طبيعة الزعامة السياســية. نحن نعلم أن الانتقال في بنين يدين بالكثيــر لقبول الرئيس كيريكــو، بعد تردد كبير، بعقــد مؤتمر وطني كان مــن المفترض أن يمهد الطريق للتحول الديمقراطي. كما أن زامبيا مدينة للرئيس المؤسس، كينيث كاوندا، لقبوله بالهزيمة غيــر المتوقعة فــي انتخابات عــام ١٩٩٢م. في المقابل؛ عمل موبوتو سيسي سيكو بشكل منهجي على هزيمــة المؤتمر الوطنــي الزائيري لغرض وحيد هو الاحتفاظ بالسلطة، وهو ما أفضى إلى إزاحته من السلطة بقوة السلاح.

تضخم سلطات رئيس الدولة:

من المعروف أن الرئيس هو تجسيد للسيطرة التنفيذية، وفي حين أن معظم الدساتير الإفريقية تنص على العناصر الأساســية للدســتورية- مثل فصل الســلطات، والقضاء المستقل، والمراجعة القضائية، وبشــكل متزايد ما يُسمّى بمؤسسات الدولة التي تدعم وتعزز الديمقراطية الدستورية- فإن التركيز الصريح والضمني للسلطات في أيدي الرئيس لا تــزال صفة واضحة فــي العديد من الدول الإفريقية، ومع ذلك؛ تبدو هذه الصفة أكثر وضوحاً في الدساتير الفرنكوفونية واللوسوفونية الإفريقية منه في الدساتير الإنجليزية.

وتوضح بعض الأمثلة عناصر التركيز المفرط للسلطات في مؤسسة الرئاسة، لقد أصبح الفصل بين السلطات- كما أشرنا- سمة من سمات جميع الدســاتير الإفريقية الحديثة، هذا يشير إلى أن الثالوث التقليدي، المتمثل في الســلطة التنفيذية والقضائية والتشريعية، يعمل على قدم المساواة. ومع ذلك؛ فإن دساتير معظم الدول الفرنكوفونية،

التي تبنت منذ عام ١٩٩٠م هذا المبدأ الدستوري الأساسي، تحتوي أيضاً على أحكام تتعارض معه، على سبيل المثال: تحتوي هذه الدساتير الآن على أحكام تعترف بأن مرفق القضاء هو بمثابة فرع منفصل ومستقل للحكومة، ولكنها تضيف أيضاً أن رئيس الجمهورية هو الضامن لهذا الاستقلال. لا يمكن أن تكون الفروع متساوية إذا كان على أحدها ضمان استقلال الآخر! يتم التأكيد على الهيمنة التنفيذية على السلطة القضائية من خلال السلطات الممنوحة لرئيس الدولة بتقلده رئاسة المجلس الأعلى للقضاء، وهو الهيئة التي «توصي» أو «تنصح» بشأن التعيينات القضائية وعمليات النقل والإجراءات التأديبية. على النقيض من ذلك؛ في معظم الدول الناطقة بالإنجليزية نجد أنه حتى لو تمت التعيينات القضائية من قِبَل الرئيس، وفي بعض الأحيان تخضع لموافقة المجلس التشريعي، فإن الهيئة التي تقدم التوصيات- لجنة الخدمة القضائية- عادةً ما تكون مستقلة بشكل معقول عن السلطة التنفيذية.

تمنح العديد من الدساتير الإفريقية سلطات واسعة النطاق لرئيس الدولة، مثل الحق في إصدار تشريعات فرعية قد تتخذ أشكالاً متنوعة مثل اللوائح والأوامر والصكوك القانونية. لقد تم منح سلطات تشريعية أكثر شمولاً للسلطة التنفيذية من قِبَل الدساتير الفرنكوفونية والإفريقية الناطقة بالبرتغالية. في الواقع؛ يتم تقاسم سلطات سنّ القوانين صراحةً بين السلطتَين التنفيذية والتشريعية، حيث يكون للأُولى اليد العليا ليس فقط في بدء التشريع؛ ولكن أيضاً في سنّ معظم القوانين في المناطق الخاضعة لسلطات قضائية مشتركة. لقد منحت معظم الدساتير الإفريقية سلطات واسعة لرئيس الدولة، أو تمت صياغة النصوص بطريقة تسمح له بالحصول على المزيد من السلطات بسهولة، استناداً إلى تقاليد دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة لعام ١٩٥٨م. في معظم هذه الدساتير يُمنح الرؤساء سلطات: إعلان حالة الطوارئ، وإعلان الحرب، وإجراء تعيينات واسعة النطاق في الخدمة العامة، وحتى حل البرلمان[١].

دورات النظام والتغيير السياسي في الدولة التسلطية:

يطرح كاربوني ورالي غ[٢] مفهوم «دورات النظام» لفهم كيف أن التغيير السياسي في الأنظمة التسلطية التنافسية الإفريقية يتبع منطقاً قائماً على الاندماج والانقسام في صفوف النخبة الحاكمة.

تتكون الدورة السياسية للأنظمة التسلطية من أربع مراحل، يحددها ميزان القوى بين القائد ومجموعة ضيقة من النخب العليا. يختلف شكل وحجم التنافس بين القادة والنخب في كل مرحلة من مراحل الدورة، ويحدد اتجاه المنافسة والتعاون وطابعها المرحلة المهيمنة في الدورة واستقرار النظام (انظر: الجدول رقم ١).

تبلغ درجة استمرار النظام ذروتها في حالة الاندماج الناجح بعد فترة من التوافق، ومع ذلك فإن خطر الأزمة قائم دائماً، وتحدده خطوط الصدع للانقسام، نتيجةً لذلك ينخرط القادة في استراتيجيات مختلفة لبناء تحالفات نخبوية أثناء التكيف والاندماج، في حين أن الانقسامات

(١) Fombad, C. M. (2020). Taming Executive Authoritarianism in Africa: Some Reflections on Current Trends in Horizontal and Vertical Accountability. Hague Journal on the Rule of Law, 12(1), 63–91. https://doi.org/10.1007/5-00091-019-S40803

(٢) Carboni, A., & Raleigh, C. (2021). Regime cycles and political change in African autocracies. The Journal of Modern African Studies, 59(4), 415–437. https://doi.org/10.1017/S0022278X21000240

والأزمات هي علامات على الخلاف والانهيار في قيادة النخب العليا. وتجدر الإشـــارة إلى أن هذه الديناميكيات لا تتبع بالضـــرورة ترتيباً زمنياً، بل يمكن أن تحدث في وقتٍ واحد.

وتعطي الجزائر والسـودان وزيمبابوي أمثلة واضحة، حيـث تم عزل الرؤســاء الذين خدموا لفترة طويلــة من مناصبهم، لقد انتهت الأزمة من خلال إزاحة الرئيس من قِبَل الحلفاء الســابقين وفصائل النخبة العليــا، إن هذه الحالات تعرض نقاطــاً مرجعية متعــددة للممارســات المتعلقة بالانقسام، والأزمات، والتكيف، والاندماج.

جدول رقم (١):

المرحلة	التوصيف	تطلعات النخبة	المنطق	الميكانزم	تشكيل الرتب العليا
التكيف	إعادة تشكيل التحالف الحاكم	الاستقطاب	الاندماج	توزيع العوائد/ المناصب	مجلس موحد
التعزيز	يحاول القادة السيطرة على المجموعات المتنافسة	السيطرة على المنافسات الداخلية	المركزية	التطهير	تحالف يسيطر عليه القائد
الانقسام	تنظيم النخب لإعادة التفاوض حول علاقات القوة	تعظيم القوة	المفاضلة	التحالفات التكتيكية	حلفاء متنافسون
الأزمة	انقسامات التحالف الحاكم	الإطاحة بالقائد	الاستبدال	الاستيلاء على السلطة	دكتاتورية اللجنة

المصدر:

Carboni, A., & Raleigh, C. (2021). Regime cycles and political change in African autocracies. The Journal of Modern African Studies, doi:10.1017/ .437-59(4), 415 S0022278X21000240

ومن خلال دراسة تكتيكات إدارة النخبة يتضح:

أن الأنظمة التســلطية التنافســية تظهر في الواقع اســتقراراً ملحوظاً للمؤسســات والنخب الحاكمة، حتى بعد التغييرات المفاجئة في القيادة. في أعقاب تنحية الرؤساء الذين مكثوا في السلطة فترة طويلة، في جميع أنحاء إفريقيا، كانت بداية التحولات المتقلبة، وترســيخ أقدام القادة الجدد والنخــب العليــا، والانفتــاح المحــدود للفضاء السياســي، بمثابة علامات إما علــى «التراجع» الاســتبدادي وإما على التحول الديمقراطي. تم تقديم مفاهيم الاســتبداد ومرونــة هذه الأنظمة ضد المســار المحتوم باتجاه أو بعيداً عن أنماط مثاليــة ديمقراطية. أدى هــذا الاهتمام المتجدد ببقاء الدولة التســلطية الإفريقية إلى العديد من الدراسات التي تركز على منع الانقلاب والتلاعب الانتخابي والزبائنية والمحسوبية[١].

رابعاً: الدولة التسلطية في إفريقيا: محاولة للتفسير:

تمثل محاولة تفسير ســبب صعود واستمرار الأنظمة التسلطية وتحولاتها أحد أبرز موضوعات السياسة المقارنة في تقاليد الدراسات الإفريقية، إنها تمثل قضية معقدة ومثيرة للجدل. عادةً ما يتم تحليل صعود النظم التسلطية على نطاق واسع في إفريقيا، في مرحلة ما بعد الاســتعمار، على أنها نتيجة لمتغيرات اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية محددة في المجتمعات الإفريقية[٢].

(١) de Waal, A. (2019). Sudan: A Political Marketplace Framework Analysis, OCCASIONAL PAPER NO. 19 . http://eprints.lse.ac.uk/101291/1_De_Waal_Sudan_a_political_marketplace_analysis_published.pdf

وانظر: Makara, M. (2013). Coup-Proofing, Military Defection, and the Arab Spring. Democracy and Security, 9(4), 334–359. https://doi.org/10.1080/17419166.2013.802983

(٢) Bourmaud, D. (2006). Aux sources de

على أن تشيزمان وفيشر يطرحان سؤالاً مهمّاً بهذا الخصوص: إلى أي مدى يجب أن يُلقى اللوم على الاستعمار الأوروبي بخصوص مشكلات إفريقيا؟ عند دراسة ذلك؛ يقدمان مجموعة من العوامل المرتبطة بعصر الاستعمار وثيقة الصلة بمشكلة الاستبداد في إفريقيا. ولعل ذلك يدعو إلى ضرورة مراجعة الحقبة الاستعمارية بشكل نقدي.

يجادل «كراوفورد يونغ» في كتابه (دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا) (٢٠١٢)، بأن فترة التطور الديمقراطي بعد تحقيق الاستقلال مباشرة لم يُكتب لها النجاح، ويرجع ذلك جزئياً إلى جملة من الإخفاقات من قِبَل القادة الأفارقة. اخترع القادة حكم الحزب الواحد والأنظمة السياسية القمعية، خلال الفترة الأولى، (من ١٩٥٨م إلى ١٩٦٨م) هيمنت دولة الحزب الواحد بهدف بناء المملكة السياسية. أما المرحلة الثانية (من ١٩٦٩م إلى ١٩٨١م) فكان الشعار السائد هو الدولة التنموية التي تسعى لتحقيق النهضة. وابتداءً من عام ١٩٨٢م وما بعده تحولت الدولة إلى أداة للسيطرة[١].

في المقابل؛ يحاول «جيفري هيربست» في كتابه عن (الدول والقوة في إفريقيا) (٢٠٠٠) تفسير الافتقار إلى المؤسسات القوية وقدرة الدولة في إفريقيا، بحجة أن القوى الاستعمارية الأوروبية لم يكن لديها الحافز لتطوير هياكل الدولة لحماية مستعمراتها وإنشاء مؤسسات من شأنها أن تؤدي إلى دول قوية. وبدلاً من ذلك؛ ركزت القوى الاستعمارية على المؤسسات التي سهلت استغلال الموارد الطبيعية والعمالة الإفريقية. بعد الاستقلال؛ أعادت الدول الإفريقية الحديثة التأكيد على الحدود الموروثة عن الاستعمار. نتيجةً لذلك كله افتقرت الدول الإفريقية إلى وجود بنية تحتية مادية واقتصادية وسياسية مستقرة تؤدي إلى توافر المقومات اللازمة لبناء الدولة القومية.

المتغير الشخصي ومفهوم «الرجل الكبير»:

يطرح كل من تشيزمان وفيشر تفسيراً مهماً لنمط الزعامة الشخصية والظروف والسياقات المختلفة السببية التي تؤدي إلى الأنظمة التسلطية. لقد يسَّرَ النظام الاستعماري الاستبدادَ في إفريقيا من خلال تأسيس معايير وأفكار مختلفة، تم تعديل هذه الأفكار وإعادة تفسيرها لتناسب أجندة محددة حسب متطلبات كل مرحلة.

حاول بعض مسؤولي الإدارة الاستعمارية تبنّي النزعة التنموية، واتخذوا خطوات تدريجية نحو الديمقراطية الليبرالية، وعلى سبيل المثال: كان لدى جميع المستعمرات البريطانية في إفريقيا تقريباً نظام برلماني عند الاستقلال، كما كانت هناك أيضاً أحزاب معارضة ومحاكم مستقلة وصحافة حرة ولو بشكل جزئي. بيد أن العديد من هذه البلدان عادت إلى أشكال الحكم الاستبدادي بعد الاستقلال بفترة وجيزة، واحتضنت القادة المؤسسين الذين تمتعوا ببعض السمات الكارزمية، وفي بعض الحالات: الأنظمة الديكتاتورية. تم تقليص الثقافة الديمقراطية، وبخاصة حرية التعبير، لفترة طويلة من الزمن. كما أصبحت الديمقراطية أداةً للتعبئة العرقية. بالنسبة للعديد من القادة الأفارقة؛ ضمنت دولة الحزب الواحد الحفاظ ليس فقط على الدولة ولكن أيضاً على الأنظمة من تهديد الانفصال

l'autoritarisme en afrique: Des idйologies et des hommes. Revue Internationale de Politique Comparee, 13(4), 625–641. https://doi.org/10.3917/RIPC.134.0625

(١) Young, C. (2012). The Postcolonial State in -Africa : Fifty Years of Independence, 1960 .2010 https://ebookcentral.proquest.com/lib/zu-ebooks/detail.action?docID=3445310

والاضطرابات المدنيـــة. ومع ذلك كانت الأنظمة التســـلطية متنوعة ومتباينة، تراوحت بين النظام الشـــمولي لعيدي أميـــن دادا في أوغنـــدا، إلى التعددية الانتخابيـــة في ظل دولة الحزب الواحد في ساحل العاج وتنزانيا وملاوي.

يُقـدِّم تشيزمـان وفيشـر ثـلاث حجـج نقديـة حـول كيفيـة تطور «الاستبداد الإفريقي» استناداً إلى الموروث الاستعماري:

الحجـة الأولـى: شجـع الاستعمـار سياسـة «الرجل الكبيـر» فـي إفريقيـا دون ضوابط وتوازنـات، وفي بعض الأحيان دون وجود مصادر محلية للشرعية:

غالباً ما كان هؤلاء الرجال الكبار رؤســـاء أو قادة سياسيين تربوا في كنف الإدارة الاستعمارية، وتم منحهم ألقاباً وصفات مســـتندة على الثقافة التقليدية، مثل «الرئيس الأعلى» و«الملك»، لكنهم في واقع الأمـــر كانوا مجرد تابعين للمســـتعمر. فـــي بعض الحالات؛ تمت إزاحـــة بعض القيادات التقليديـــة التـــي تحظى بالشـــرعية الشـــعبية. وكثيراً ما اســـتبدل هؤلاء القادة انعدام الشرعية بالقوة وتقويـــض القيم الديمقراطيـــة. وعادةً ما تمت اســـتعادة هذه الترتيبـــات في مرحلة ما بعد الاستقلال.

الحجـة الثانية: تتمثـل في تشجيـع الاستعمار على تزويـر الانتخابـات وغيرهـا مـن الممارسـات الانتخابية الفاسدة:

لم يخلق الاســـتعمار مساحات آمنة للمنافسة الانتخابية، وغالباً ما حاولت الإدارات الاستعمارية إعادة صياغة نتائج الانتخابـــات، أو أنهم حضوا على العنف لتدمير الشـــرعية في حـــال لم تكن النتائـــج مواتية لهم، وعلى ســـبيل المثال: قامت ســـلطات الإدارة الاســـتعمارية البريطانية بتزوير الانتخابات في إفريقيا لضمان فوز المرشـــحين المفضلين في نيجيريا وكينيا.

أمـا الحجـة الثالثـة: فهـي أن الاستعمـار لـم يحقق التنميـة الاقتصاديـة، ولـم يعمـل علـى إنشـاء مؤسسـات دائمـة مـن شأنهـا دفـع هـذه الـدول الجديـدة إلـى بنـاء ديمقراطيات فعالة ومكتملة الأركان:

وعوضـــاً عن ذلـــك خلَقَ الاســـتعمار ثقافة الفســـاد، والإكراه السياســـي، بما في ذلك إساءة اســـتخدام إنفاذ القانون، والتجاهل التام لمبادئ الكرامة الانسانية التي لا تزال تعاني منها العديد من الدول في إفريقيا حتـــى اليوم. كانت النتيجة الطبيعية هـــي أن دولة ما بعد الاســـتعمار تبنت نفس سمات الدول الاســـتعمارية. لقد كانت دولاً استبدادية «هشة»، كان عليها أن تجد توازناً كافياً بين الإكراه والاســـتقطاب من أجل بسط الهيمنة السياسية[1].

في كل مرحلة من مراحل الاستبداد الإفريقي؛ يجادل تشـــيزمان وفيشـــر بأن الأفكار والمعايير تعمل على تبرير الدولة التسلطية. يمكن رؤية أحد الأمثلة البـــارزة في ترويج جوليوس نيريري لفكرة أوجامـــا Ujamaa القائمة علـــى «الديمقراطية الإفريقيـــة التقليدية». في بعـــض الحالات؛ دافع القـــادة الاســـتبداديون عـــن اســـتعادة الأعراف

توجد عوامل متعددة ثقافية واجتماعية واقتصادية، بالإضافة إلى المتغيرات الخارجية، ينبغي أخذها بعين الاعتبار من أجل فهم ظاهرة الدولة التسلطية في إفريقيا

(١) Cheeseman, N., & Fisher, J. (2019). Authoritarian Africa : repression, resistance, and the power of ideas. Oxford University Press, p.17.

التقليدية التي تآكلت بسبب عقود من الاستعمار والدفاع عنها. على الرغم من تعقيد السؤال حول مَن له الحق في تحديد ما هو إفريقي؛ فقد وصف العديد من القادة الاستبداديين «الديمقراطية» بأنها غريبة عن إفريقيا، كما لم تدافع الأنظمة التسلطية عن حقوق الأقليات، لقد بشروا بالوحدة الناشئة عن حكم الحزب الواحد، لكن أفكارهم للحكم كانت في الأساس غير ديمقراطية وتؤكد فقط على هدف الحفاظ على النظام القائم[١].

الأصول الاقتصادية للتسلطية:

ارتبطت الظاهرة التسلطية ببعض الخصائص الاقتصادية، يمكن لدولة بترولية كبيرة مثل أنجولا أن تحافظ على شرعية الإنجاز من خلال توزيع العوائد النفطية لتأمين دعم النخب السياسية. ولكن عندما تتضاءل الثروة النفطية؛ فإنها تفضي إلى انقسامات بسبب عجز الدولة عن تلبية التوقعات المتزايدة لسكانها. في المقابل؛ تصبح النخب الحاكمة أكثر تسلطية من أي وقتٍ مضى. ولا تعتمد الدول النفطية، بما في ذلك غينيا الاستوائية، والجابون ونيجيريا وجمهورية الكونغو والكاميرون وساحل العاج والسودان، بشكلٍ كامل على تحصيل الضرائب. على سبيل المثال: استخدمت نيجيريا الموارد النفطية لتعزيز قدرتها العسكرية، لقد أصبحت قوة مهيمنة إقليمية، لكنها أيضاً استخدمت الموارد العامة لتحقيق مصالح خاصة. وهكذا؛ فإن معظم الديمقراطيات تنشأ عندما يصبح الجمهور مموِّلاً للحكومة[٢].

وعليه؛ ترتبط أهمية المقومات الاقتصادية للتسلطية بقدرتها على التوزيع المباشر للمنافع على أفراد النخبة والموالين. يمكن للموالين بعد ذلك استخدام هذه الامتيازات والإيرادات المتولدة من خلال السيطرة المباشرة على النشاط الاقتصادي لشراء المحسوبية من النخب الأخرى وجماهير المواطنين. وإذا ارتبطت العوامل الاقتصادية بالتجارة الخارجية كذلك؛ فإن ذلك يخلق علاقات ارتباط قوية لأفراد النخبة الحاكمة بجهات اقتصادية أجنبية مثل الشركات متعددة الجنسيات.

تسلطية المستبد العادل:

لقد حققت بعض الدول التسلطية مثل رواندا تقدماً ملحوظاً في مجالات التنمية، يصور كاغامي نفسه بأنه مجدد القرن في بلاده وإفريقيا، حيث ألف كتاباً بعنوان: (تحويل رواندا: تحديات على طريق إعادة الإعمار). وقد حظي الرجل باعترافٍ دولي من خلال ثلاثة مشروعات سياسية كبرى، هي: مساواة المرأة، وتعزيز التقنيات الجديدة، وتدابير حماية البيئة. ليس من قبيل المصادفة أن يأتي أول هاتف ذكي «صنع في إفريقيا» من رواندا، حيث تم تصنيع «هاتف مارا» في منطقة صناعية في العاصمة كيغالي، على مقربة من مصنع فولكس فاجن. ومع ذلك؛ وجهت منظمات حقوقية مزاعم خطيرة ضد كاجامي، تدعي هيومن رايتس ووتش، على سبيل المثال، أنه منذ أن تولى كاجامي منصبه تمت مقاضاة العديد من الأفراد لشكهم في تفسير الحكومة الرسمي للإبادة الجماعية، وهناك سلسلة طويلة من جرائم القتل والاختفاء والاعتقالات ذات الدوافع السياسية والاعتقالات غير القانونية للمنتقدين وأعضاء المعارضة والصحفيين[٣]. ولعل أبرز هذه الجرائم حالة رئيس جهاز المخابرات السابق

(١) Ibid, 30–34.

(٢) Ibid, 51.

(٣) Ngcayisa, L. (2021). Developmental Authoritarianism in Africa. Journal of Central and Eastern European African Studies, 1(3). https://jceeas.bdi.uni-obuda.hu/index.php/jceeas/article/view/31

والمنشـــق باتريك كاراجيا، الذي قُتل خنقاً حتى الموت في غرفة فندق فـــي جنوب إفريقيا. وفي ســـبتمبر ٢٠٢١م قضـــت محكمة فـــي العاصمة الرواندية كيغالـــي بحبس بول روسيســـباغينا، البطـــل الحقيقي لفيلم «فنـــدق رواندا»، وهو من أشد معارضي الرئيس بول كاجامي، لمدة ٢٥عاماً لإدانته «بالإرهاب». ووصف مؤيدو روسيســـباغينا المحاكمة بأنها «سياســـية»، فيما أعربت الولايات المتحدة، التي منحته وســـام الحرية الرئاسي عام ٢٠٠٥م، والبرلمان الأوروبـــي وبلجيكا، عن قلقها حيال ظروف اعتقاله ومحاكمته[١].

العوامل الخارجية:

يمكـــن الحديث عـــن فكرة المشـــروطية في فقـــه المســـاعدات الغربيـــة وبروز القـــوى غير الديمقراطية في النظـــام الدولي كعوامل محفزة لاســـتمرار الدولة التســـلطية في إفريقيا. تتجلى التســـلطية في صياغة وتنفيذ سياســـات التكيف الهيكلي في إفريقيا على مســـتويين: أولاً يســـعى الاســـتبداد الدولي للمؤسســـات المالية الدولية، ولا ســـيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلـــى «فرض» حزمـــة من الإصلاحـــات الهيكلية كشـــرط على الدول الإفريقية المثقلـــة بالديون والضعيفـــة. ثانياً في حث الأنظمة الإفريقية على إظهار الشـــجاعة والالتزام في مواجهة المعارضة المحلية، من قِبَـــل المؤسســـات المالية الدولية والوكالات المانحة، نلاحظ لهجة الاســـتبداد في تنفيذ سياســـات التكيف. هـــذه الأبوية الأجنبية تعمـــل ليس فقط على تعزيز الطبيعة التســـلطية لبرامج التكيـــف الهيكلي ولكن إلى انقلاب الدولة التســـلطية؛ الســـاعية إلى تلبية شروط صندوق النقد الدولي ضد شعبها.

على الرغم من أن كلا المستويين من الاستبداد مرتبطان؛ فإن تركيزنا الرئيســـي هنا ينصب على استبداد الدولة المحلي؛ مع رسم أوجه الشبه بينه وبين الاستبداد الدولي.

ربطت العديد من الدراســـات برامج التكيف الهيكلـــي بالممارســـات السياســـية القمعية في إفريقيـــا، على الرغـــم من اختـــلاف العلماء في تفســـيرهم للطبيعـــة الدقيقـــة لهـــذا الارتباط. ويُقدِّم بعض الكتاب الاســـتبداد كســـمة منطقية وضرورية للديناميات السياسية للتكيف الهيكلي. يُقـــال بأنه نظراً لأن التعديل يســـعى إلى التحول من الدولاتية والسياســـات الحمائية إلى التحرير وانهيار احتكارات الدولة الراســـخة؛ فإن معارضة المتضرريـــن الذين اســـتفادوا تقليدياً من حماية الدولة يجب أن يتصدى لها الحكام المســـتبدون بأي ثمن[٢].

وتشـــكل التحولات المتسارعة في بيئة النظام الدولي عوامل مساعدة على تصاعد موجة النظم التســـلطية في إفريقيا، ففـــي الوقت الذي تعاني فيه الديمقراطيات الغربية مـــن تحديات داخلية استطاعت القوى الدولية الصاعدة غير الليبرالية أن تعـــزز من مكانتها على الصعيـــد الدولي، لقد أيقنت كلٌّ من روسيا والصين أن الثورات المطالبة بالتحـــول الديمقراطـــي فـــي دول الجنوب تمثل تهديداً لهمـــا، وعليه فقد قامتـــا بتبنّي تكتيكات الحمايـــة من تدخلات الـــدول الغربية. وعلى أية حال؛ فإن جهود كلٍّ من الصين وروســـيا لمقاومة واحتـــواء عمليـــات التحول الديمقراطي ليســـت جديدة، ولكن هذه الجهود تغيرت من حيث المجال والكثافة، ومنذ عام ٢٠١٤م قامت روسيا على وجه

(١) حمدي عبدالرحمن حسن. (٢٠١٩)، النموذج الرواندي ومفهوم المستبد العادل في إفريقيا. موقع قراءات إفريقية.

(٢) Ibhawoh, B. (1999). Structural Adjustment, Authoritarianism and Human Rights in Africa. Africa and the Middle East, 1, p.160.

الخصوص بالنيل من الديمقراطيات الغربية. ونظراً لأن روسيا والصين يقيسان قوتهما مقارنةً بالولايات المتحدة؛ فإنهما ينظران إلى إضعاف الديمقراطيات الغربية بحسبانه تعزيزاً لموقفهما في النظام الدولي[١]. إن صعود كلٍّ من الصين وروسيا يوفران للزعماء الأفارقة بديلاً يُعوَّل عليه عوضاً عن الغرب، والأكثر من ذلك تغيير المفاهيم المتعلقة بشرعية النظام السياسي، تطرح حالات النظم العسكرية في كلٍّ من مالي والسودان منذ عام ٢٠٢١م أمثلة على ذلك.

إن التغيرات الجيوسياسية تؤدي إلى تعظيم التأثيرات الروسية والصينية من خلال تمكينهما من التغلغل في أكبر عدد ممكن من دول العالم، إذ لا يخفى أن صعود الصين كقوة عالمية وتعزيز الموقف الروسي، ولا سيما بعد الحرب الأوكرانية، يسمح لكلٍّ منهما بزيادة العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية مع العديد من دول العالم في الوقت نفسه، تماماً كما فعلت الولايات المتحدة في أعقاب الحرب الباردة، ولعل ذلك كله يساعد على تصاعد موجة النظم التسلطية[٢].

خاتمة وآفاق المستقبل:

يمكن القول في نهاية هذا التحليل بأن مسألة الدولة التسلطية، وبالتالي قضية الديمقراطية، تستحق أن يتم تناولها بطريقة مختلفة عن التفسيرات الكلاسيكية، إنها ليست مسألة إعادة قراءة التاريخ من منظور متلازمة الرجل الكبير، حيث توجد قيود هيكلية واجتماعية واقتصادية سيكون من غير الموضوعي تجنبها. من ناحيةٍ أخرى؛ فإن الممارسة الواقعية أظهرت أن هذه القيود لم تستطع أن تفرض على القادة السياسيين نمطاً محدداً من الدولة التسلطية، لقد تمكن هؤلاء القادة من خلال مواردهم الخاصة ونظامهم العقيدي من التأثير بقوة على طبيعة النظام السياسي.

وعليه؛ وجدنا أن الأنماط المختلفة من الدولة التسلطية تعتمد إلى حدٍّ كبير على استراتيجيات وخطط أولئك الذين يمارسون السلطة، وعلى سبيل المثال: شكّل الإطار الأيديولوجي لإفريقيا في وقت الاستقلال متغيراً حاسماً في تحديد نمط وشكل السلطة السياسية، لقد تم الترويج لمبدأ الوحدة والاندماج الوطني على حساب التعددية، وهو ما أسهم في تشكيل منظومة القيم السياسية وبالتالي أشكال السلطة.

ومنذ التسعينيات وبداية التحول نحو الديمقراطية لم تصبح الدول الإفريقية ديمقراطية بالكامل أو استبدادية بالكامل، هناك عدد قليل نسبياً من البلدان التي يتمتع فيها القادة بسلطات مطلقة مثل إريتريا وإسواتيني، وخلاف ذلك تُجرى انتخابات متعددة الأحزاب في إطار التسلطية التنافسية أو ما أطلق عليه ميدار «التسلطية المعتدلة»، كما يحدث في بلدان مثل كينيا وأوغندا وزيمبابوي، حيث تفوز المعارضة بانتظام بأكثر من ٣٥٪ من الأصوات.

وعلى الرغم من تعدد أنماط الدولة التسلطية في إفريقيا؛ فقد أظهرت الدراسة وجود عدد من السمات العامة التي تؤكد محورية دور المتغير القيادي والسلطات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الدولة. كما أن النظام القيمي والأيديولوجي لرأس الدولة هو الذي يحدد مسارات عملية الانتقال من الدولة التسلطية باتجاه الديمقراطية. ومن جهةٍ أخرى؛ توجد عوامل متعددة ثقافية واجتماعية واقتصادية، بالإضافة إلى المتغيرات الخارجية، ينبغي أخذها بعين الاعتبار من أجل فهم ظاهرة

(١) Kendall-Taylor, A., Lindstaedt, N., & Frantz, E. (2019). Democracies and authoritarian regimes. In Democracies and Authoritarian Regimes (First edition.). Oxford University Press.

(٢) Ibid, 6.

الدولة التسلطية في إفريقيا وتجلياتها المختلفة عبر الزمان والمكان.

وتُظهر عملية استشراف مسارات الدولة التسلطية في إفريقيا مؤشرات قوية على تعزيز مكانة الدولة التسلطية. في تقريرها لعام ٢٠٢١م؛ صنفت منظمة فريدوم هاوس ثمانية بلدان فقط في إفريقيا جنوب الصحراء على أنها حرة، ونصف هذه الدول عبارة عن دول جزر صغيرة: الرأس الأخضر وموريشيوس وساوتومي وبرينسيب وسيشيل. تتمتع دول أخرى، مثل بوتسوانا، بمستويات عالية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبوجود مؤسسات حكومية قوية، وهو ما يساعد على تحقيق الاستقرار السياسي. وبعيداً عن ذلك ارتفع عدد البلدان الإفريقية التي صنفتها منظمة فريدوم هاوس بأنها «غير حرة» من أربع عشرة في ٢٠٠٦م و٢٠٠٨م إلى عشرين دولة في ٢٠٢١م.

في إفريقيا؛ غالباً ما يقف على رأس السلطة في هذه الدول التسلطية رؤساء أقوياء كبار السن يحكمون مدى الحياة، يتطلع بعض هؤلاء إلى أن يخلفهم أبناؤهم. تعاني هذه البلدان من وجود مستويات منخفضة من التنمية الاجتماعية، وضعف مؤسسات المجتمع المدني، وهشاشة المؤسسات الحكومية.

في بلدان، مثل جمهورية إفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومالي، وجنوب السودان، تغيرت السلطة بشكل متكرر، على الرغم من أن عمليات النقل جاءت من الانقلابات أو الحروب أو الصفقات السرية بين النخب السياسية والتي تمت من وراء ستار. وعلى الرغم من هذا التراجع باتجاه التسلطية القاسية، بحسب تعبير ديدار، فإن عدداً كبيراً من البلدان (يبلغ اثنين وعشرين بلداً) تُعتبر «حرة جزئياً»، وهو ما يعني استمرار نمط التسلطية التنافسية وفقاً لتعبير جويل باركان. ومع ذلك، ضمن هذه الفئة، تقوم الحكومات الشعبوية على نحوٍ متزايد بقمع جماعات المعارضة، وتأجيل الانتخابات، وإلغاء قيود الفترة الرئاسية، وانتهاك حقوق الإنسان للحفاظ على السلطة. يقود هذا الاتجاه المتنامي التراجع الديمقراطي في القارة. ومع ذلك؛ من الصعب تحديد خاصية مميزة واحدة لهذه البلدان، على سبيل المثال: لم تشهد تنزانيا وزامبيا إلى حدٍّ كبير النزاعات العرقية والدينية التي ابتُليت بها نيجيريا وموزمبيق.

إن الظروف التي أدت إلى عودة الدولة التسلطية من خلال الانقلابات العسكرية ومتلازمة الرجل القوي منذ عام ٢٠١٧م تعد ديناميكية، ولعل ذلك يتطلب حدوث تغيير جذري في الاتجاه. يجب على البلدان الإفريقية، بمساعدة الشركاء الإقليميين والدوليين، معالجة أوجه القصور في الحوكمة، في شكل عدم الوفاء باستحقاقات المواطنة، والإحباط الاجتماعي والاقتصادي، وانعدام الأمن المتزايد. ويتعيّن على الاتحاد الإفريقي والتجمعات الإقليمية أن تكون حازمة وغير منحازة في إظهار رفضها لجميع أنواع الانقلابات العسكرية أو الدستورية على السواء. كما يجب أن تدعم القوى العالمية السبل الدولية لمعاقبة هؤلاء الذين يتولون السلطة أو يحافظون عليها بطرق غير دستورية. ومع ذلك؛ فإن التعويل على هذا العامل الدولي يبدو غير ممكن بسبب تصاعد النزعات التسلطية المعادية للديمقراطية النيوليبرالية، ولا سيما من قِبَل الدول الصاعدة في النظام الدولي مثل الصين وروسيا.

وأيّاً كان الأمر؛ فإن الاستجابة الأكثر استدامة لمواجهة الدولة التسلطية تتمثل في القضاء على الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تقف وراء حالة عدم الاستقرار السياسي؛ وإن استترت خلف واجهة ديمقراطية ■